مدى استخدام القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسات الخدمية
دراسة تحليلية مقارنة للقوائم المالية في جامعة المثنى
للسنتين 2008 -2009

م م محمد سمير دهيرب /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى
م م ميادة جعفر ناجـــي /كلية الهندســـــــــــــة /جامعة المثنى

الملخص

أظهرت الدراسة لتشخص حالات ايجابية وسلبية في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الخدمية ومنها جامعة المثنى ،فقد أظهرت الدراسة هذه الجوانب السلبية وحاولت التوجيه للابتعاد عنها وتجنبها قدر الإمكان والتي منها الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة وتصفية وتسوية حسابات السلف والأمانات قدر الإمكان وإظهار الموجودات الثابتة والمخزنية في قائمة المركز المالي وكذلك إظهار حجم الإنفاق على البنى التحتية وضمن مبالغ المشاريع الاستثمارية في قائمة المركز المالي ، إما الجوانب الايجابية فهي ضرورة الحصول على التمويل اللازم والكافي كونه يسهم في تغطية وتمشية المصروفات التشغيلية ويسهم في عملية التطوير والبناء ،كذلك ضرورة العمل على إنفاق جميع التخصيصات المرصدة قدر المستطاع والحصول على ما خصص للجامعة من مبالغ وضمن تخصيصات الموازنة السنوية ،ورغم أهمية قائمة التدفق النقدي ضرورة اعتماد الأرقام المقارنة لهذه القائمة لما لها أهمية في إظهار التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة ومدى مسهمتها في عملية اتخاذ القرار المناسب .

ABSTRACT

The studying had appeared negative and positive conditions on financial statement which were obligated by the service establishments. One of them al muthana University. The studying had appeared positive sides It tried to be away of it or avoided it if possible. Some of it to keep much cash liquidity to clarify and compromise accounts of imprest and secretariats as possible to discover the fixit assets and the one which was rolled in the financial position to discover the size of the expenditure for the downward construction of consisting sums for the investment projects at the financial position. So the positive sides are necessary to get an enough important financing. Because it contributes to cover and deal for the actuating consumptions. Also it contributes for developing and building operations. Therefore the period of the work by expending all the observed benefits as well and getting of what it was allocated for the university from the sums as well to allocate year balance. Although the cash flaw position has got necessary depending for the comparing numbers for this list of its important of discovering the cash inflow in it and outflow and ranging its contribution with operation of taking the right decision.

المقدمـــــــــة :

يعّد موضوع التحليل المالي من الموضوعات المهمة في تقييم أداء وضع المؤسسات بمختلف أحجامها وأهدافها ومن جميع النواحي الايجابية والسلبية ومحاولة تجنب الجوانب السلبية وتعزيز وترسيخ الجوانب الايجابية . وهناك طرق للقياس والتقييم ومن خلال التحليل المالي واعتماد وإتباع الطرق التي تلاءم عمل المؤسسة وطبيعتها والتي تعطي نتائج أفضل للقياس والتقييم إذ يعطي كل نوع من أنواع التحليل المالي تفسيرات تحليلية مفيدة في عملية

التقييم واتخاذ القرار المناسب . فالنسب المالية لها تفسيراتها ونتائجها التي تظهر وتفسر جوانب معينة من الموجودات والمطلوبات وكذالك الحال بالنسبة للتحليل الأفقي الذي يفسر ويعطي نتائج مقارنة للسنتين ويظهر مقدار التحسن أو التلكؤ في أداء المؤسسة. إما التحليل العمودي يعطي ويفسر جوانب الموجودات مع بعضها البعض وكذلك جوانب المطلوبات مع بعضها البعض.

أهمية الدراسة: عرض القوائم المالية للمؤسسات الخدمية ومنها الجامعات فضلا عن إظهار أهمية التحليل المالي لهذه القوائم وكيفية قراءتها بما يفيد من اتخذ القرار المناسب وإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي لغرض وضع خطط مستقبلية مبينة على أسس علمية.

هدف الدراسة :- ترمي الدراسة إلى بيان مدى استخدام القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسات الخدمية ومدى إسهامه في توضيح وشرح وتفسير للأرقام الظاهرة في القوائم من خلال إعطاء تفسير واضح ومعقول وربطه مع بقية أرقام الحسابات ليشكل في مجملها رؤية واضحة تسهم في خلق قرار صائب أو إتباع نهجا يعمل على تطوير المؤسسة

مشكلة الدراسة :- تكمن مشكلة الدراسة في عدم إظهار الربط والمقارنة بين حسابات القوائم المالية السنوية والتي لها أهمية في عملية القياس واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها رفع كفاءة العمل المؤسساتي الخدمي والحفاظ على ديمومته ،وكذلك عدم وجود وإظهار العديد من الحسابات المهمة (الموجودات الثابتة والمخزونة وحجم الإنفاق على المشاريع الاستثمارية) والتي لها تأثير بالغ الأهمية في قائمة المركز المالي ، وكذلك محاولة لتوضيح وتفسير إجراءات خاطئة (تصفية السلف في السنة لاحقة للسنة التي نشأت فيها كذلك العجز الظاهر في جاري وزارة المالية)تقوم بها الوحدة المالية ووضع الحلول المناسبة لها قانونيا واجرائيا.

فرضية الدراسة :- تستند فرضية الدراسة إلى إن هناك علاقة وثيقة مابين أساليب تحليل القوائم المالية وتقييم المؤسسات الخدمية.

حدود الدراسة:-تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث في الأول تم التطرق إلى الجانب النظري لمفهوم وتعريف وأهمية وأدوات وأنواع التحليل المالي ،أما في الثاني فقد تم التطرق إلى الجانب التطبيقي لموضوع التحليل المالي فقد تم تحليل قائمة المركز المالي للجامعة للسنتين 2008-2009 و عدّ سنة 2008 سنة أساس وضمن مواضيع النسب المالية والتحليل الأفقي والتحليل العمودي وكذلك التحليل المقارن لقائمة التدفق النقدي ،إما في المبحث فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات ومن خلال الاستنتاجات تم وضع التوصيات.

عينة الدراسة:-أسست جامعة المثنى في تموز 2007 وضمن الموافقات الوزارية وبعدد ثلاث كليات وهي (التربية والعلوم والزراعة)إما في سنة 2008 فقد تم استحداث كليتين وهما الطب والهندسة وفي سنة 2009 تم استحداث كليتين أيضا وهما الإدارة والاقتصاد والتربية الرياضية ، فضلا عن التوسع في استحداث العديد من الاقسام العلمية فيها والمراكز البحثية.

المبحث الأول

الجانب النظري:

1-مفهوم التحليل المالي:-

يعّد التحليل المالي (financial analysis) من أدوات الرقابة التي تمارسها المؤسسة لقياس الجوانب المالية والاقتصادية والإحصائية ،ليتم استخراج النتائج من فعاليتها وسياساتها التشغيلية والتمويلية لأي مؤسسة من خلال مركزها المالي بصورة عامة ،وكشف مواطن الضعف والقوة ومعالجة المشاكل التي تظهرها عملية التحليل.

2-تعريف التحليل المالي : هناك عدة تعارف للتحليل المالي نذكر منها :-

-التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية عن نشاط المشروع الاقتصادي تسهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك ليتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.(مطر،2003ص3)

- ويمكن عدّ التحليل المالي منظومة من الطرق والأساليب الفنية التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وانجازاته لرسم سياسات المستقبل.

3- أهمية التحليل المالي :

تكمن أهمية التحليل المالي في عدة جوانب منها :

أ- مؤشر مهم لتقييم أداء المنشاة وقدرتها في مواجهة الالتزامات المستحقة ألان والتي سوف تستحق في المستقبل.

ب_ التعرف على السيولة النقدية المتوفرة أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية دون أو بأقل خسارة ممكنة خلال مدة قصيرة ألاجل.

ج- وسيلة لقياس القدرات المالية للمنشأة في استمرارية تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على مركزها المالي الفعلي ومقارنته بمقدار مديونيتها.

4- أدوات التحليل المالي:

تستخدم في التحليل أدوات متعددة يمكن تقسيمها إلى قسمين :(العامري والصياح،2003 ص52)

أ- أدوات التحليل التقليدية : وهي استخدام النسب المالية وتعني بالعلاقة بين متغيرات تربطها خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة الشركة.

ب- أدوات التحليل الحديثة: وتشمل استخدام الطرق الرياضية والإحصائية والمصفوفات والبرمجة الخطية في عمليات التحليل المالي كما ويمكن أن يستخدم الحاسوب في إعداد برامج تحليلية تستخدم في معالجة كثير من المشكلات التي تواجه المؤسسات وذلك من خلال خزن المعلومات المالية ومعالجتها ثم ظهور مخرجاتها.

تنضوي تحت كل مجموعة عدد من الأساليب التي تشكل في مجملها الطرق العلمية المستخدمة في التحليل المالي،وكما مبين في الشكل:_

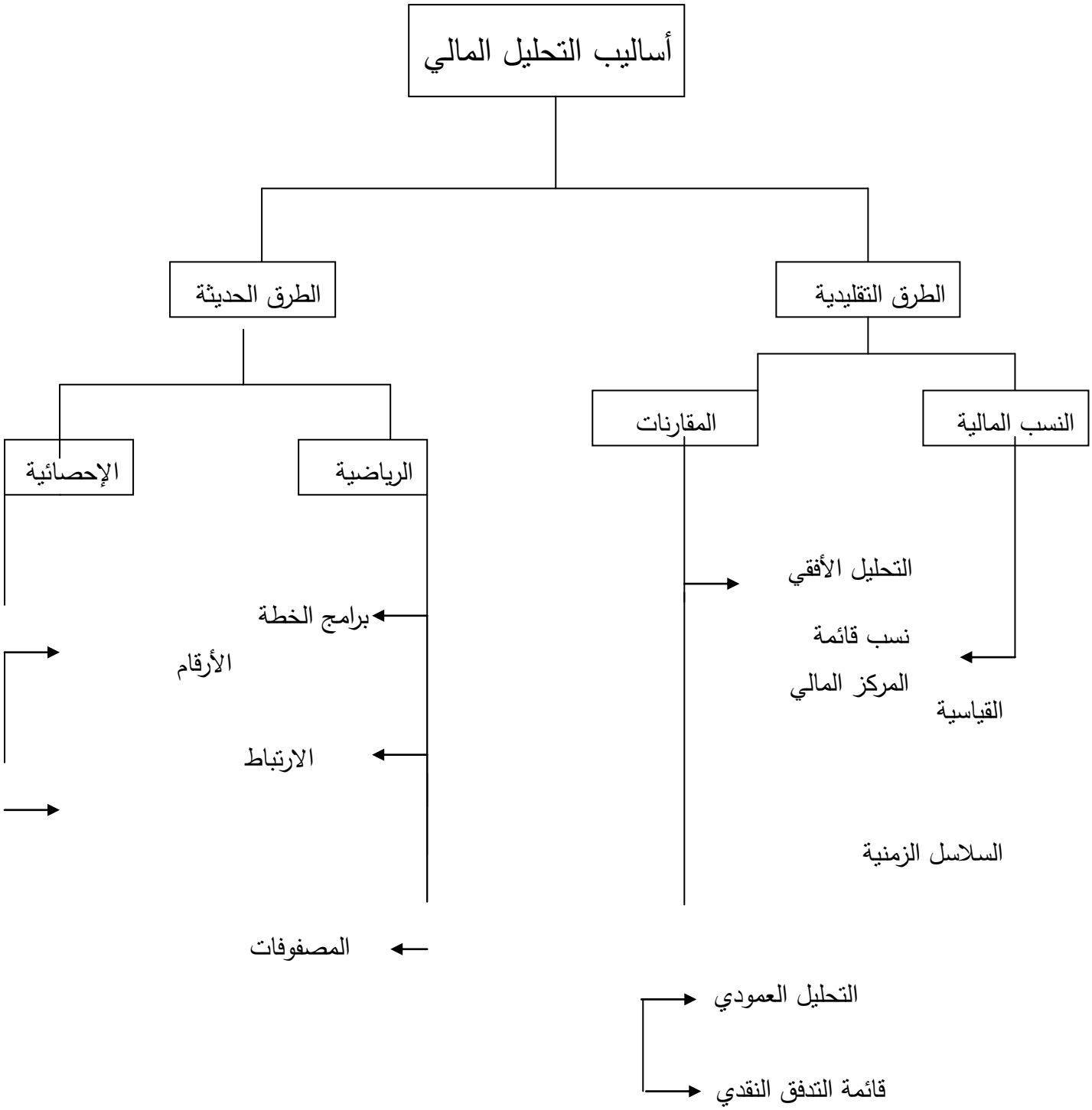

وسوف يتم استخدام أساليب التحليل المالي بالطرق التقليدية بعّدها أكثر الطرق شيوعا واستخداما للقوائم المالية في الحياة العملية بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها0

5-أنواع التحليل المالي:

يعّد التحليل المالي من الوسائل المهمة والمؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على المركز المالي لأي مؤسسة (سواء أكانت إنتاجية أم خدمية) ومن وسائل التحليل التقليدية هي:

أ-النسب المالية:

التحليل باستخدام النسب المالية والتي هي عبارة عن علاقة مرتبطة بين عنصرين من عناصر قائمة المركز المالي بعّدها من القوائم المالية التي تعدها المؤسسة .

تكون العلاقة بين رقمين من أرقام قائمة المركز المالي هي على شكل نسبة مئوية معينة أو رقما معينا وبالرغم من كون النتائج الظاهرة هي أرقام أو نسب مالية صماء إلا إن المحلل المالي واستنادا إلى خبرته في هذا المجال يستطيع إن يترجم تلك الأرقام أو النسب إلى معلومات مناسبة تساعد في عملية اتخاذ القرارات أو الأداء في المؤسسة 0(مسعود،2009ص 32)

ولكي تكون نتائج المقارنة والتحليل عن طريق النسب مفيدة ومقبولة ومعقولة فإنها يجب إن تتم بالمدة الزمنية نفسها وان تكون المؤسسة او المؤسسات الاقتصادية متشابهة في طبيعة عملها في القطاع نفسه من الصناعة او التجارة او الخدمة ومتشابهة من إذ حجمها، هذا إذا كان هنالك مقارنة ،إما إذا كانت المقارنة بين النسب للمؤسسة نفسها فيجب اختيار عناصر قائمة المركز المالي للسنة المالية نفسها .

ب –التحليل الأفقي :-

ويقصد به مقارنة البيانات الواردة في القوائم المالية لمؤسسة معينة مع بعضها البعض ولعدد معين من السنوات المالية المتتالية لتحديد التغيرات التي طرأت خلال المدد الزمنية موضوع البحث والاستفادة من هذه التغيرات لغرض تحليلها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها،إذ يقوم المحلل بإعطاء تفسير وشرح لهذه التغيرات ووضع ما يعتقد من مسببات ورفع التوصيات التي تساعد في عملية رسم سياسة المؤسسة مستقبلا واتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة بناء على معطيات الماضي وتنبؤات المستقبل.

ج –التحليل العمودي (الرأسي):

ويعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة بعض فقرات القوائم المالية باستخراج النسب إذ تكون كل فقرة مقاسه بمجموع الفقرات التي يتم إعدادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى ،ويعتمد هذا النوع من التحليل على الهيكل العام للقائمة المالية ،فقد يعتمد مجموع الموجودات الثابتة مثلا كأساس يحتسب على ضوئه نسب فقرات الموجودات الأخرى أو اعتماد إجمالي المطلوبات الأخرى كأساس لاستخراج نسبة كل فقرة من الفقرات المطلوبات تشكل هذه الحسابات صورة نسبة مئوية0

د –قائمة التدفقات النقدية :

تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى توفير معلومات عن التدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية بقصد إيجاد أسس تساعد في تحديد وتقويم قدرة المؤسسة على توليد النقد ومكافئاته ومجالات استخدامه وتوقيتاته ودرجة التأكد من تحققه في المستقبل 0(مجلس المعاير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق القاعدة المحاسبية رقم (7)الصادرة سنة 1996)

وتعرض قائمة التدفقات بإحدى الطريقتين :

أ- الطريقة المباشرة :تبين التدفقات النقدية المستلمة من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية المدفوعة ومن ثم تحديد صافي التدفق النقدي.

ب- الطريقة غير المباشرة: والتي بموجبها يتم تعديل صافي الدخل بأثر العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات ومدفوعات نقدية تشغيلية(Larson,Wild,1999,p-726)).

وتعّد الطريقة المباشرة هي الطريقة الأكثر شيوعا في الحياة العملية وذلك لأنها توفر معلومات يمكن إن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة وباستخدام الطريقة المباشرة يمكن الحصول على معلومات رئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

تم اختيار تطبيق موضوع التحليل المالي على البيانات المالية لجامعة المثنى للسنتين الماليتين 2008-2009 بعّدها من المؤسسات الخدمية غير الهادفة للربح ،وان سبب الاختيار لهذه المؤسسات هو ان اغلب أساليب التحليل المالي تتجه صوب المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لما توفره من عناصر تحليلية كثيرة منها الإيرادات والربحية ونقطة التعادل والتكاليف ورأس المال وحقوق الملكية والاستثمارات والمخزون وغيرها فضلا عن عناصر النقدية والموجودات والمطلوبات بمختلف أنواعها،دون اختيار المؤسسات الخدمية رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بشكل عام وللمؤسسة ذاتها بشكل خاص ،وان العناصر التحليلية المتوفرة في قائمة المركز المالي تتصف بمحدوديتها وقلة النسب المستخدمة (منها جانب الموجودات النقد ،السلف،المدينون وجانب المطلوبات الأمانات والدائنون فضلا عن جانب جاري وزارة المالية /التمويل والإيرادات والمصروفات)

وقد تم اختيار السنتين الماليتين 2008-2009 كسنوات للتحليل والمقارنة وإظهار النتائج ،و عدّ سنة 2008 سنة أساس ولا يمكن عدّ سنة 2007 كسنة أساس كونها مدة نصف سنوية إذ أسست الجامعة في تموز /2007 .

1-التحليل المالي باستخدام النسب المالية منها :

أ-نسب السيولة :

وهي نسبة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرتها المالية،وقد عدّت النتيجة (2: 1) المقياس ويمثل مقياساً نموذجياً كحد للحماية أي أن الموجودات المتداولة تغطي الالتزامات المالية بنسبة تغطي وتزيد بمقدار ضعف وهذه النسبة هي:

اولا-نسبة التداول= الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة = 389312 / 35805 = 11 مرة

أي إن للموجودات المتداولة (النقدية في المصرف والسلف)القدرة على تغطية التزاماته ومطلوباتها المتداولة (الأمانات والدائنون) بمقدار (11مرة) ، وهي مؤشر جيد جدا نتيجة لتوفير السيولة اللازمة للإيفاء بالالتزامات المالية خلال السنة الجارية ،ألا انه يعاب علية إن هناك موجودات متداولة أو بالأخص سيولة نقدية عالية إذ يشكل النقد في المصرف نسبة 93% من إجمالي الموجودات المتداولة ،وأن سبب هذه السيولة العالية غير المستغلة هو نتيجة الفرق الحاصل بين التمويل خلال السنة من وزارة المالية وحجم المصروفات إذ تم استغلال ما نسبته97,7 % من التمويل كمصروفات خلال السنة وكما يلي:-

المصروفات الفعلية /إلف دينار 15833030 =97,7%

التمويل السنوي /إلف دينار 16199381

وأن النسبة غير المستغلة من التمويل هي تقريبا 0,3%مضافا إليها الإيرادات المتحققة خلال السنة تمثل النقدية الحاصلة والمتاحة في نهاية السنة 2009.

الموجودات المتداولة _السلف

ثانيا – نسبة السيولة السريعة = ـــ

المطلوبات المتداولة

=389312-27189 = 362123 = 10مرة

35805 35805

وتعّد هذه النسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول إذ تستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة الجامعة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل المتمثلة بالأمانات والدائنون ،وقد تم استبعاد السلف وذلك لكونها ليست عنصرا نقديا في الأمد القصير هذا في حالة إعادة السلف من قبل اللجان المشكلة او في حالة عدم الإعادة متمثلا بتسوية السلف وتصفيتها ،وفي ضوء نتيجة هذه النسبة تبقى المقدرة على الإيفاء بالالتزامات الجارية جيدة كونها تغطي بمقدار (10)مرة.

التدفقات النقدية التشغيلية السنوية

ثالثا –نسبة التدفقات النقدية = ـــ

معدل المطلوبات المتداولة

معدل المطلوبات المتداولة =المطلوبات المتداولة أول المدة –المطلوبات المتداولة أخر المدة ÷ 2.

معدل المطلوبات المتداولة =1204331000-35805-2=584,263,000 دينار.

16,199,381

نسبة التدفقات النقدية = ـــــــــــــــــــــــــــــ =0,027

584,263,000

أي أن التدفقات النقدية المتمثلة بالتمويل السنوي لها القدرة 97,2%(100%-0,027=97,2%) على الإيفاء وسداد المطلوبات المتداولة ،إلا أنه لا يخفى علينا أن هناك التزامات أخرى متمثلة بالمصروفات والتي هي أساسا وجد من اجلها التمويل السنوي لغرض القيام بالأنشطة التشغيلية المتمثلة بالرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية والموجودات المالية ...الخ وبذلك فان هذه النسبة لا تعطي النتائج المرجوة في التحليل بسبب اختفاء عنصر مهم من الالتزامات إلا وهو التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة بالمصروفات وعلية فان نسب الرفع المالي تعطي نتائج أكثر واقعية وعقلانية في عملية التحليل .

ب- نسب الرفع المالي :

وتعني هذه النسب مقدار أو نسب مدى مسهمة وزارة المالية في تمويل الجامعة بعّدها قسما ضمن الموازنة وضمن باب وزارة التعليم العالي ،إن مسهمة وزارة المالية من خلال التمويل السنوي وضمن مامحدد للجامعة من تخصيصات سنوية في الموازنة الاتحادية للدولة ،وتعد ضمانا أكيدا لتنفيذ موازنتها التشغيلية وان زيادة تأثير الرفع المالي يؤدي إلى زيادة وتحقيق الأنشطة التشغيلية (الموازنة التشغيلية).

وبأي حال من الأحوال فان التمويل السنوي هو بمثابة هامش أمان لتمشية البرامج التشغيلية للجامعة بما يكفل تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها

إجمالي التمويل

أولا–نسبة التمويل إلى إجمالي الموجودات =

إجمالي الموجودات

إجمالي الموجودات =النقد +السلف +الموجودات الثابتة(الموجودات غير المالية)

=362123000 +27189000+ 617269900 =1006581 ألف دينار.

16199381 ألف دينار

نسبة التمويل إلى إجمالي الموجودات =16= مرة

1006581 ألف دينار

وتبين هذه النسبة مدى مسهمة التمويل السنوي في أجمالي الموجودات أي للتمويل القدرة على تغطية أجمالي الموجودات (16مرة) ،إلا أنة لا يمكن عدّ هذه النسبة صحيحة بالمطلق وذلك لان هناك مصروفات أخرى غير الموجودات الثابتة يجب أخذها بنظر العدّ.

إجمالي التمويل

ثانيا –نسبة التمويل إلى أجمالي المصروفات = = مرة

إجمالي المصروفات

16199381 ألف دينار

او نسبة التدفقات النقدية الداخلة (التمويل) = = 1,02 مرة.

إل

ى التدفقات النقدية الخارجة (المصروفات) 15833030 إلف دينار

وتبين هذه النسبة مدى مسهمة التمويل السنوي في تغطية المصروفات الفعلية السنوية بمقدار (1,02 مرة) أي تم تغطية كافة المصروفات وظهور زيادة بمقدار (2%)وهي نسبة اقرب للدقة والصحة من سابقتها وذلك لشمول كافة المصروفات السنوية وأخذها بنظر العدّ ومدى مسهمتها في الرفع المالي والمتأتي من التمويل الذي هو الأساس في الرافعة المالية0

2– <u>التحليل المالي على أساس التحليل الأفقي</u> :

تعرف مقارنة قائمة المركز المالي لسنتين او أكثر باسم التحليل الأفقي ويكون هذا التحليل مفيداً أكثر لبيان التغيرات بين السنوات والقيم المالية والنسبة المئوية وان إظهار التغيرات بالقيم المالية يساعد المحلل على تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر في المقدرة المالية للمؤسسة ومركزها المالي.

وتقاس نسبة التغير وفق المعادلة التالية:–

القيمة في أخر المدة –القيمة في سنة الأساس

ثانيا –نسبة التغير =---------- x 100%

القيمة في سنة الأساس

إذ يقوم المحلل المالي بإعطاء تفسير واضح ومقبول ومعقول لهذه التغيرات ووضع ما يعتقد من مسببات ورفع التوصيات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات ،وتظهر صورة التحليل الأفقي كما يلي:-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى

قائمة المركز المالي كما في 31/كانون الأول/ 2008و2009

التحليل الأفقي

الموجودات	2009/الف دينار	2008/الف دينار	الفرق/الف دينار	النسبة%
النقد في المصرف	362123	49529	312559	%631
السلف	27188	1111789	1084600	%98
مجموع الموجدات	389312	1161318		

المطلوبات				
الأمانات	35758	1204846	-1169088	-%97
الدائنون	47	(514)	562	%109
	35805	1204331		

جاري وزارة المالية

الرصيد في 1/1	(43012)	(23252)	-19760	
%85	16199381	10573490		
يضاف التمويل خلال السنة	30168	44054	56258	%53
يضاف الإيرادات خلال السنة			13	- %32
(تنزل)المصروفات في 12/31	(15833030)	(10637305)	519	%49
الرصيد	353507	(43012)	396519	%821

مجموع المطلوبات	389312	1161318

ومن خلال التحليل الأفقي يتبين ما يلي:-

1- زيادة نسبة النقدية في سنة 2009 مقارنة بسنة الأساس 2008 بنسبة كبيرة جدا إذ تظهر لنا نسبة زيادتها بـــ .(6,3)مرة (ستة مرات وثلث)وهذا مؤشر يعّد من المؤشرات التي تظهر كفاءة الإدارة في زيادة سيولتها النقدية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها والبالغة (35805)ألف دينار متمثلة بالأمانات البالغة (35758) إلف دينار والدائنون البالغة (47)إلف دينار أي إن السيولة النقدية تغطي كافة الالتزامات المترتبة على الجامعة وكما يلي:-

السيولة المتبقية =362123 – 35805=326318 ألف دينار

ألا أنة يؤخذ على هذه الحالة مآخذ عدة منها أن هناك سيولة نقدية عالية لم تستغل بالشكل الأمثل للاستفادة منها في تعظيم وتنمية الأنشطة التشغيلية إذا ما علمنا أن نسبة تنفيذ المصروفات إلى التخصيصات 73%
(15833030÷ 21747836)أي أن هناك 27%من التخصيصات المرصدة غير مستغلة مما يتطلب من الإدارة استغلال تلك التخصيصات بما يفيد الجامعة في تمشية وتنمية موازنتها التشغيلية ،وتجنب حالات الاحتفاظ بالسيولة النقدية العالية دون الاستفادة منها مع الأخذ بنظر العدّ الاحتفاظ بقدر معقول من السيولة لما له من أهمية بالغة في نشاط كل مؤسسة .

2- أظهرت لنا نسبة سداد السلف المترتبة بذمة اللجان (سلف مؤقتة)نسبة سداد عالية تصل إلى (98%) في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وهذا مؤشر ايجابي وكفوء للإدارة بسداد الالتزامات وتنفيذ تعليمات وزارة المالية والتي تشير إلى تصفية وسداد جميع السلف التي تنشأ خلال السنة المالية ،إذ وصلت السلف في سنة 2009 مبلغ (27189) إلف دينار بعدما كانت (1111789) إلف دينار في سنة 2008 0

3-لم تظهر لنا قائمة المركز المالي للسنتين 2009و 2008 الحسابات النظامية المتقابلة المدينة والدائنة والمتمثلة بالموجودات الثابتة والتي هي الموجودات غير المالية على الرغم من إظهارها ضمن الكشوف التحليلية المرافقة مع الحسابات الختامية إذا ما عملنا إن الجامعة لديها موجودات ثابتة عدا المباني خلال السنتين تبلغ (2279775) ألف دينار تتوزع بينهما كما يلي :

السنة	المبلغ /ألف دينار
2009	677270
2008	1662505
المجموع	2279775

وان عملية تسجيل هذه الموجودات الثابتة في قائمة المركز المالي للجامعة هي لإغراض السيطرة والرقابة على وموجوداتها الثابتة و إظهارا لما تمتلكه الجامعة من (سيارات وأثاث و أجهزة و مكائن ...الخ) وأن نسبة التنفيذ للموجودات الثابتة لسنة 2009، 2008 هي 97%و96% على التوالي من التخصيصات المرصدة لها وهذا يشير إلى كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل والأكفأ لهذه التخصيصات في شراء تلك الموجودات والمحسوبة ضمن الموازنة التشغيلية للجامعة0

فضلا عن عدم تسجيل وموجوداتها المخزنية المتوفرة في مخازنها من خلال ما تظهره الكشوفات الجردية للسنة المنتهية في 12/31 من كل سنة ،إما بخصوص بقية الموجودات الثابتة والتي هي المباني فقد ظهرت ضمن حسابات المشاريع الاستثمارية (الموازنة الاستثمارية)فقد أنفقت الجامعة منذ تأسيسها في تموز /2007 ولغاية 2009/12/31 مبلغا قدرة (23,951,347)ألف دينار وبنسبة تنفيذ مالي 73% من المبالغ الممولة من وزارة المالية/ دائرة المحاسبة والبالغة (32,237)مليون دينار وكذلك لم تتولى الإدارة إظهار حجم وقيمة موازنتها الاستثمارية (الأبنية) في قائمة المركز المالي للسنتين 2008و 2009 هي كما يلي :-

السنة	المبلغ /ألف دينار
2009	13188667
2008	10402680
المجموع	235,913,47

وتعّد نسبة التنفيذ المالي البالغة 73% من النسب الجيدة في تنفيذ المشاريع إلا انها ليست المرجوة وكما موضح في الكشف التالي:-

السنة	المبلغ المصروف/ألف دينار	التمويل /ألف دينار	نسبة التنفيذ %
2009	13188667	21144000	%62
2008	10402680	11093000	%94
المجموع	23591347	32237000	%73

4-عمدت الإدارة المالية إلى تخفيض مطلوباتها (التزاماتها) خلال السنة 2009 مقارنة مع السنة 2008 وبنسبة (97%) للأمانات (أمانات توقيفات تقاعدية) إذ كانت (1204846) ألف دينار خلال سنة 2008 لتصبح في سنة 2009 (35758) ألف دينار وهو مؤشر ايجابي وكفوء بتخفيض الالتزامات المترتبة بذمتها تجاه الغير ،ولها المقدرة العالية في الإيفاء بتلك الالتزامات إذ تشكل الأمانات الجزء والعنصر الأكبر في المطلوبات ،إما بالنسبة للدائنون يبلغ مقدارها (47)إلف دينار وهو التزام ضئيل جدا يكاد يكون معدوما ، أي إن الأهمية النسبية للدائنون قليلة جدا مقارنة بحجم المطلوبات البالغة (35805)إلف دينار ،وان النسبة الظاهرة 109% هي إن مبلغ الدائنون ارتفع بنسبة 109%بعدما كان مبلغ (-515) إلف دينار ويعّد حسابا مخالفا لطبيعته لظهوره بين قوسين ليصل إلى (47) إلف دينار حسابا ضمن طبيعته الدائنة ،الا انه يبقى التزاما ضئيلا على الإدارة تجاه الغير ويعّد مؤشراً جيد ،وكان الأفضل والأجدر من الإدارة المالية تصفية وتسديد هذه الالتزامات كافة تنفيذا لتعليمات وزارة المالية بدلا من إظهار جزء منها.

5- اظهر لنا جاري وزارة المالية الجوانب الايجابية خلال سنه 2009 مقارنة بسنة 2008 وتحسن كفوء في إدارة التمويل إذ تم تدوير رصيد افتتاحي في 2009/1/1 بمقدار (43012) إلف دينار حسابا مخالفا لطبيعته (عجزاً في الرصيد) مدوراً من سنة 2008 إلا انه دور إلى سنة 2010 كرصيد افتتاحي مدور في 2010/1/1 ليصل إلى (353507) الف دينار رصيدا مدينا بطبيعته (فائضاً في الرصيد) أي ان هناك تحسناً كبيراً في عملية تدوير

الأرصدة من الطبيعة المخالفة للحساب (العجز) إلى الطبيعة الاعتيادية (فائضا) بالمعنى الأدق كانت المصروفات البالغة (10637305) الف دينار في سنة 2008 هي أعلى من مبالغ التمويل والإيرادات المتاحة خلال السنة نفسها مضافا إليها عجز الرصيد قادما في السنة 2007 مقدار (23252) الف دينار ، وهنا سهمت السنة المالية 2008 في العجز بزيادة مقدارها (19760) الف دينار وبنسبة 85% الفرق بين 2007و 2008 وكما يلي :-

(43012- 23252 = 19760 الف دينار)

ويمكن إظهار العجز والفائض في رصيد جاري وزارة المالية

السنة	العجز/إلف دينار	الفائض إلف دينار
2007	23252	-
2008	43012	-
2009	=	353507

ومن هنا ظهرت نسبة انجاز على الرصيد المدور للسنة 2010 مقارنة بالرصيد الافتتاحي للسنة 2009 بنسبة (821%) (ثمان مرات و21%) أي انه تم تغطية العجز في الرصيد والبالغ (43012) ألف دينار ليصل إلى (353507) ألف دينار بمعنى أدق كانت عملية التمويل خلال السنة 2009 والإيرادات الناشئة خلال السنة اكبر من المصروفات خلال السنة مضافا إليها تغطية العجز في الرصيد والمدور من سنة 2008 و2007 0

6- أظهر لنا التحليل الأفقي وضمن جاري وزارة المالية نسبة زيادة في التمويل خلال السنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نسبة 53% وهي نسبة جيدة تشير إلى زيادة تمويل الجامعة من وزارة المالية بناء على التخصيصات المرصدة والبالغة (21747836) ألف دينار أي أن نسبة التمويل خلال السنة 2009 إلى مجموع التخصيص تبلغ 75% وان هناك نسبة 25% من التخصيص المرصد للجامعة لم يستلم ضمن التمويل ، وهنا نشير إلى تباطؤ وزارة المالية بتمويل الجهات الحكومية ومنها الجامعة بالتخصيصات السنوية مما يؤثر سلبا في أنشطتها التشغيلية وكان يجدر بالإدارة المالية التأكيد والتشديد والمتابعة من خلال الكتب الرسمية المرسلة إلى وزارة المالية لتحصيل كافة تخصيصاتها ألمرصده .

7-انخفضت الإيرادات السنوية في سنة 2009 عن السنة 2008 بمقدار (-23%) وهي نسبة انخفاض كبير مما يؤشر ضعف الإدارة المالية في زيادة ايرادتها السنوية او على الأقل الحفاظ على المستوى نفسه للسنة الماضية .

8-اما بخصوص ارتفاع نسبة المصروفات للسنة 2009 عن السنة 2008 بمقدار 49% تشير إلى الزيادة الحاصلة في الإنفاق التشغيلي على تعويضات الموظفين والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية وغيرها من المصروفات وان هذه الزيادة حدثت نتيجة التوسع الكبير في حجم الأنشطة التشغيلية للجامعة والتوسع في إنشاء وفتح كليات وأقسام جديدة خلال السنة2009 ويشير إلى كفاءة الإدارة العليا والأداء المؤسساتي للجامعة ممثلا بإدارتها العليا .

3- التحليل المالي على أساس التحليل العمودي (رأسي):-

ويعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة بعض فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تمثل كل فقرة مقاسه بإحدى الفقرات التي يتم أعدادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى ،ويعتمد هذا النوع من التحليل على الهيكل العام للقوائم المالية ،فقد يعتمد مجموع الموجودات مثلا كأساس يحتسب على ضوئه نسب فقرات الموجودات الأخرى أو اعتماد أجمالي المطلوبات كأساس لاستخراج نسبة كل فقرة تشكل هذه الحسابات بصورة نسبة مئوية وكما يلي :-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى

قائمة المركز المالي كما في 31/كانون الأول /2009

الموجـودات	2009/ألف دينار	التحليل العمودي %	2008 الف دينار	التحليل العمودي%
النقد في المصرف	362123	%93	49529	
	27189	%4	111178	
السلف		%7		
		%96		
مجموع الموجودات	389312		1161318	
المطلوبات				
الأمانات	35758	%99,8	1204846	
%100				
الدائنون	47	%0,2	(515)	-
	35805		1204331	

جاري وزارة المالية

الرصيد في 1/1	(43012)	-	(23252)
يضاف التمويل خلال السنة	16199381	-	10573490
يضاف الإيرادات خلال السنة	30168	-	44054
(تنزل)المصروفات خلال السنة	15833030		(10637305)
الرصيد في 12/31	353507		(43012)
مجموع المطلوبات	389312		1161318

ومن خلال التحليل العمودي يتبين ما يلي :-

1- تشكيل نسبة النقد في المصرف 93% من إجمالي الموجودات وهي نسبة عالية جدا تفي بالالتزامات المترتبة على الجامعة وكذلك لمواجهة أي حالة شراء أو صرف رواتب الموظفين وبواقع 12/1 من المصروفات للسنة المالية ولحين الحصول على التمويل اللازم من وزارة المالية / دائرة المحاسبة عند انطلاق التخصيصات المالية بعد إقرارها ومصادقتها من قبل الجهات الرسمية المختصة .

2- لوحظ أظهار نسبة 7%تخص السلف الناشئة خلال السنة 2009 من إجمالي الموجودات وهي من الجوانب الحسنة التي تشير إلى تصفية المبالغ المترتبة بذمة اللجان المشكلة خلال السنة ، مقارنة بنسبة 96% من إجمالي الموجودات لسنة 2008 وهي نسبة عالية تشير إلى ضعف الإدارة المالية في عملية تصفية وتسديد المبالغ المترتبة بذمة لجان السلف المؤقتة إلا إن هذه الحالة تم تلافيها بتصفية الجزء الأكبر منها خلال السنة والبالغ مقداره (1084600) ألف دينار ألا أن هذه الحالة رغم مؤشرها الجيد يعاب عليها انه خلال عملية تصفية وتسديد السلف يؤدي ذلك إلى تعظيم المصروفات خلال سنة 2009 والتي هي أصلا تخص مصروفات سنة 2008 فمن المعروف محاسبيا عند دفع السلف إلى اللجان المختصة يجعل حساب السلف مدينا والنقدية (البنك) دائنا وبعدها يتم تسديد السلف في السنة اللاحقة وهو ما حدث سنة 2009 بتسديد وتصفية السلف بجعل حسابها دائنا والمصروفات النهائية مدينا ، مما يتطلب من الإدارة المالية تجنب حالات تصفية وتسديد السلف في السنة المالية اللاحقة تجنبا لحالة تحميل السنة المالية اللاحقة مصروفات سنة مالية سابقة وهو اعتمادا وتطبيقا لمبدأ الاستحقاق المحاسبي بتحميل كل سنة مالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات و بما أن النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي يعتمد الأساس النقدي المعدل.

3- أظهرت نسبة الأمانات خلال السنة 2009 99,8% من مجموع المطلوبات وهي نسبة عالية بالمطلق وبمبلغ (35758) ألف دينار ألا أنها لو قورنت بمبلغ (1204846) ألف دينار لسنة 2009 يعّد هذا مؤشر عالي الأداء بتخفيضها بمبلغ كبير كالتزامات كانت مترتبة على الجامعة في سنة 2008 ،إما بخصوص حسابات الدائنون فأنها نسبة ضئيلة ومبلغ قليل جدا مقارنة بإجمالي المطلوبات وهو أيضا مؤشر ايجابي تحقق خلال السنة 2009

4- إما بخصوص نسب التغيرات في جاري وزارة المالية لم يتم إظهارها خشية أظهار نتائج غير منطقية وعقلانية وذلك لكون المتغيرات لا يمكن ربطها ومقارنتها مع المجموع النهائي ،مما التجئ إلى المقارنة والربط والتحليل إلى ما أظهرته قائمة المركز المالي في جاري وزاره المالية خلال السنة 2009 من مبالغ أكثر عقلانية ومنطقية في التحليل وكما يلي:-

أ- أظهر التحليل العمودي رصيدا مدينا بطبيعته (الرصيد فائض) في 2009/12/31 بمبلغ (353507) الف دينار بعدما كان رصيدا مغايرا ومخالفا لطبيعته (عجز الرصيد) بداية السنة 2009 وبمقدار (43012) إلف دينار إذ إن مبلغ التغطية كان عاليا جدا كما اظهر فائضا في الرصيد جاري وزارة المالية وهو مؤشر ايجابي يشير إلى كفاءة الإدارة المالية بعدما أخفقت في السنتين الماضيتين (2007,2008) وكما يلي :.

2009/الف دينار	2008/الف دينار	2007/ألف دينار
353507	(43252)	(23252)
	(19760)	
	(43012)	

وهذا يشير إلى إن مبالغ التمويل خلال السنتين 2008 و 2007 كانت دون المستوى المطلوب مما عرج إلى ان يكون

السحب بعد استنفاد كافة مبالغ التمويل وكنتيجة لتمشية معاملاتها المالية معتمدا على المبلغ المتوفر من المطلوبات
وتحديدا مبالغ الأمانات إذا ما علمنا أنها كانت مرتفعة جدا في السنتين 2008 و2007

ب- كذلك أظهر لنا التحليل العمودي إن مبالغ التمويل خلال السنة 2009 كانت جيدة إذ سهمت في تغطية الرصيد الافتتاحي المغاير لطبيعته كذلك سهمت في تغطية المصروفات الفعلية كافة المتحققة خلال السنة 2009 والتي تشكل نسبة (98%) من التمويل السنوي اي بإنفاق المبالغ كافة التي يتم الحصول عليها كتمويل لسنة 2009 ويمكن عدّه منهجا جيدا يعتمد في السنوات القادمة ، إلا أنها أخفقت أو هناك تأخير وتلكؤ من قبل وزارة المالية في عدم الحصول على كل المبالغ المرصدة لها في الموازنة وذلك بحصولها فقط على نسبة 75% (وكما أشير سابقا) من التخصيصات الرصدة لموازنة سنة 2009 0 وهنا لابد من معرفة الأسباب الحقيقية ومحاولة معالجتها خلال السنوات القادمة وتجنب حالة عدم الحصول على تخصيصاتها المالية كافة لان ذلك يفقدها فرص تنمية جزء من أنشطتها التشغيلية وتأخر في برامجها الموضوعة .
ج-على الرغم من أظهار إيرادات خلال السنة 2009 وبمبلغ (30168) ألف دينار إلا انه لم يكن بالمستوى المطلوب والمخطط كإيرادات مقدرة ويملغ (68000) ألف دينار أي بنسبة تنفيذ 45% وهنا نشير إلى عدم دقة الإدارة المالية في تخطيط وتقدير الإيرادات خلال السنة 2009 ،مما يتطلب منها اعتماد مؤشرات أكثر واقعية وتحفظ ،وهنا لايخفي علينا ان الجامعة مؤسسة علمية خدمية (ليست هادفة للربح) هدفها الأساس هو تقديم الخدمات من خلال التدريسيين وإعداد البحوث وتقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات الدولة وإقامة الدورات والندوات إسهاما منها في تقديم العون والمساعدة لدوائر الدولة كافة والمجتمع على حد سواء.

د- ارتفعت مبالغ المصروفات الفعلية خلال السنة 2009 بزيادة مقدارها (5195725) ألف دينار ويمكن تفسير هذه الزيادة نتيجة التوسع الكبير في الجامعة بإنشاء أقسام وكليات جديدة مستحدثة نشأ عنها زيادة في رواتب الموظفين والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية وصيانة الموجودات وشراء الموجودات غير المالية ، وتم تغطية هذه المصروفات من عمليات التمويل الواردة إليها من وزارة المالية / دائرة المحاسبة بعّد الجامعة أحدى أقسام الموازنة ضمن باب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
وقد كان التمويل خلال السنة السبب الرئيس والعناصر الأكثر أهمية في تغطية مصروفات الجامعة أذا ما علمنا إن الإيرادات تشكل الجزء اليسير من الموارد المتاحة والمتوفرة لها خلال السنة ولا يخفى علينا ظهور الإيرادات بهذا الجزء اليسير هي إن الجامعة من المؤسسات الخدمية غير الهادفة للربح ويمكن توضيح التالي :-

مصدر الموارد	المبلغ /ألف دينار	النسبة%
التمويل	16199381	%99,8
الإيرادات	30168	%0,2
المجموع	16229549	%100

وبمقارنة مصادر التمويل مع المصروفات الفعلية تظهر النسب التالية:-

مصادر التمويل /ألف دينار	المصروفات الفعلية /ألف دينار	نسبة التغطية
16229549	15833030	%97,7

أي إن مصادر التمويل المتاحة والمتوفرة للجامعة خلال السنة 2009 استغلت بنسبة 97,7% منها والجزء المتبقي يعّد نقدية متوفرة في المصرف .

4- <u>التحليل المالي على أساس قائمة التدفقات النقدية</u> :

تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى توفير معلومات عن مصادر النقدية (التدفقات النقدية الداخلية) المتمثلة بالتمويل السنوي من وزارة المالية / دائرة المحاسبة وكذلك الإيرادات خلال السنة والمتأتية من النشاط ومنها الضرائب على الدخول وإيرادات أيجار أملاك الدولة ورسوم وأجور إدارية وإيرادات الغرامات والإيرادات المتنوعة الأخرى كلها تشكل في مجموعها التدفقات النقدية الداخلة للجامعة كمصادر أساسية للتدفق الداخل وهناك أنواع أخرى من التدفقات النقدية الداخلة المتمثلة بزيادة الأمانات والدائنون والنقص في السلف والمدينون نتيجة الفرق الحاصل بين أول المدة . واخر المدة .

وتوفر معلومات عن استخدامات النقدية (التدفقات النقدية الخارجة) المتمثلة بالمصروفات الفعلية خلال السنة والمنفقة على النشاط التشغيلي ومنها تعويضات الموظفين (الرواتب والمخصصات ،المكافآت ،أجور المحاضرات ،وأجور المتعاقدين) والمستلزمات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات والمصروفات الأخرى والموجودات غير المالية كلها تشكل في مجموعها التدفقات النقدية الخارجة للجامعة كاستخدامات أساسية للتدفق الخارج وهناك أنواع أخرى من التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة بالتغير في الحسابات المدينة والدائنة مثل زيادة السلف والمدينون النقص في ألامانات والدائنون نتيجة الفرق الحاصل بين أول وأخر المدة 0

وتظهر لنا قائمة التدفقات النقدية للجامعة للسنتين الماليتين المنتهيتين في 31/كانون الأول /2009 و31/ كانون الأول /2008 كما في الشكل التالي :-

الكشف التحليلي المقارن للتدفقات النقدية للسنتين المنتهيتين

<u>في 31/كانون الأول/2009و31/ كانون الأول /2008</u>

<u>اسم الحساب</u>	<u>2009/ألف دينار</u>	<u>2008/ألف دينار</u>
الرصيد النقدي في 1/1	**49529**	**3179**
<u>تضاف المصادر</u> :		
التمويل خلال السنة	16199381	10573490
الإيرادات السنوية	30168	44054
		5
<u>(تنزيل) الاستخدامات</u> :		
المصرفات السنوية	**<u>(15833030)</u>**	**<u>(10637305)</u>**
<u>التغير في حسابات المدينة</u>		
<u>والدائنة</u>		

المصادر		
الزيادة في الأمانات	—	1177080
الزيادة في الدائنون	562	820
النقص في السلف	1084600	—
	1085162	1177900
الاستخدامات		
الزيادة في السلف	—	1111789
النقص في الأمانات	1169087	—
الرصيد النقدي في 12/31	**362123**	**49529**

ومن خلال الكشف التحليلي أعلاه ظهر لنا جليا أن حركة النقد ومنذ بداية السنة مضافا مصادر التمويل والزيادة الحاصلة في التغير في الحسابات المدينة (النقص في السلف) والدائنة (الزيادة في الدائنون) بعّدها مصادر تمويل وكذلك التغير في الحسابات الدائنة (النقص في الأمانات)بعّدها استخدامات النقد المتاح والمتوفر ،مما أظهر لنا نقدية في نهاية السنة المالية وبمقدار (362123) ألف دينار وهو ما ظهر في قائمة المركز المالي للجامعة نهاية السنة /2009 والمدور للسنة المالية 2010 0

إما في سنة 2008 فأن مصادر التمويل المتاحة والمتوفرة للجامعة فأنها استغلت بنسبة 100,18%منها والجزء المتبقي نقدية دورت للسنة المالية 2009 وكما مبين في الكشف التحليلي المقارن للتدفقات النقدية للسنتين الماليتين 2009,2008 .

وقد لوحظ تطبيق كلا الطريقتين في القائمة التدفق النقدي التي تعد وفقا للنظام المحاسبي الحكومي (اللامركزي) ففي الشق الأول من القائمة المتمثل بمصادر التمويل والإيرادات والاستخدامات (المصروفات) يتم تطبيق الطريقة المباشرة أما الشق الثاني من القائمة المتمثل بالتغيرات في الحسابات المدينة والدائنة يتم تطبيق الطريقة غير المباشرة ، وان السبب في إتباع الطريقتين في القائمة نفسها هو عدم وجود صافي دخل أو صافي نتيجة النشاط لمثل هذه المؤسسات ومنها الجامعة كونها مؤسسات خدمية غير هادفة للربح .وانه في المحصلة النهائية تظهر النتيجة نفسها الا وهي إظهار رصيد النقد أول المدة والمصادر (المتحصلات النقدية) والاستخدامات (المدفوعات النقدية)ومن ثم الوصول إلى رصيد النقد في نهاية السنة المالية.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

هناك مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها مايلي :

1- كلما احتفظت المؤسسة بسيولة نقدية معتدلة خلال السنة المالية كان ذلك أفضل في أداء أنشطتها وبرامجها التشغيلية وكذلك الإيفاء بالتزاماتها المترتبة عليها .

2- أن عملية تصفية حسابات السلف والمدينين خلال السنة المالية تعطي نتائج أفضل للجامعة في معرفة نتيجة نشاطها وعدم الابقاء على الالتزامات كافة سواء على الغير أو للغير على الجامعة .

3- أن عدم إظهار حسابات الموجودات الثابتة والمخزونة في قائمة المركز المالي من شانه أعطاء صورة غير واضحة عن حقيقة الوضع المالي للجامعة وذلك لإخفاء جانب مهم من الجوانب التي تتركز عليها الجامعة كبنية تحتية وكذلك أخفاء حقيقة الصرف وضمن الموازنة التشغيلية .

4- أن عدم أظهار المبالغ المنفقة على الأبنية وضمن الخطة الاستثمارية في قائمة المركز المالي من شانه أعطاء نتائج غير حقيقية عن الوضع المالي للجامعة .

5- أن عملية تصفية الالتزامات المترتبة على الجامعة (حسابات الأمانات والدائنون) يعمل على إنهاء وتسديد الالتزامات وعدم تدويرها إلى سنة مالية أخرى وذلك لأنها قد تواجه عجزا في سيولتها النقدية ، فضلا عن تحميل سنة مالية لاحقة بديون أو التزامات سنة مالية سابقة.

6- كلما حصلت الجامعة على المبالغ المخصصة لها كافة وضمن الموازنة التشغيلية ومن خلال تمويلها من وزارة المالية ،كما كان ذلك أداء كفوءا لان ذلك يؤدي إلى تحقيق وتنفيذ أنشطتها التشغيلية .

7- كلما قامت الجامعة بصرف كافة المبالغ المخصصة لها في الموازنة الاتحادية للدولة كان ذلك أفضل في تنفيذ وتمشية أعمالها والإنفاق على مصروفاتها .

8- عدم الحصول على المبالغ المخصصة للجامعة كافة وضمن موازنتها الاستثمارية خلال السنتين 2008 و 2009 وكذلك الانخفاض في نسب التنفيذ المالي (مبلغ الصرف إلى مبالغ التمويل)خلال السنتين 2008 و 2009 وبنسبة 73% 0

9- أظهرت قائمة التدفقات النقدية المقارنة بين حجم الأموال الداخلة وحجم الأموال الخارجة وهو ما يعطي صورة تحليلية مقارنة لمصادر الأموال وأوجه استخداماتها .

التوصيات :

استنادا إلى الاستنتاجات المشار إليها تم التوصيل إلى التوصيات التالية:-

1- ضرورة الاحتفاظ بالسيولة النقدية المعقولة وتحدد من خلال الخبرة والمعرفة بأنشطة الجامعة ومدى الالتزامات المترتبة بذمتها والقدرة على الإيفاء بها .

2- يجب تصفية وتسديد حسابات السلف خلال السنة المالية نفسها التي نشأت فيها تطبيقا وتنفيذا لتعليمات وزارة المالية وكذلك لتجنب حالات تحميل سنة مالية لاحقة بمصروفات (عند تسوية السلف الممنوحة للجان) سنة مالية سابقة لأهمية هذا الجانب في أظهار النتائج الصحيحة والحقيقية للمصروفات كنسب تنفيذ في حساب تنفيذ الموازنة

3- يجب إظهار الموجودات الثابتة والمخزنية في قائمة المركز المالي وضمن الحسابات النظامية المتقابلة (المدينة والدائنة) ومن خلال ماتظهره الكشوفات التحليلية للموجودات الثابتة (الموجودات غير المالية)وكذلك الكشوفات التحليلية للمخازن (الكشوفات الجر دية للمخزون) نظرا لأهمية هذين العنصرين في قائمة المركز المالي للجامعة .

4- يجب إظهار حجم المبالغ المنفقة على المباني وضمن الخطة الاستثمارية للجامعة في قائمة المركز المالي لأهمية هذا العنصر في أظهار البنى التحتية وحجم موجوداتها من الأبنية .

5- ضرورة تصفية الالتزامات المترتبة والناشئة خلال السنة المالية في حسابات الأمانات والدائنون وعدم تحميل سنة مالية لاحقة بديون والتزامات سنة مالية سابقة ،فضلا عن التقيد بتعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للدولة وتعليمات وزارة المالية والخاصة بتصفية وتسديد كل حسابات السلف والمدينون والأمانات والدائنون خلال السنة المالية التي نشأت فيها.

6- ضرورة الحصول على التمويل اللازم من وزارة المالية وضمن ما مخصص لها في الموازنة التشغيلية من شأنه الاستمرار في انجاز وتنفيذ المصروفات التي تتحقق خلال السنة .

7- ضرورة أنفاق المبالغ المخصصة للجامعة كافة وضمن ما محدد لها في الموازنة التشغيلية من مصروفات وباختلاف أنواعها سواء رواتب ومخصصات الموظفين أو المستلزمات السلعية أو الخدمية أو صيانة الموجودات أو الموجودات غير المالية كلما كان ذلك اداءا ناجحا للجامعة عند مقارنة نسب التنفيذ للاعتمادات المرصدة مع المصروفات الفعلية .

8- ضرورة الحصول على كافة المبالغ المخصصة للجامعة وضمن مامحدد لها في الموازنة الاستثمارية ومن خلال التمويل من وزارة المالية وكذلك ضرورة أظهار نسبة تنفيذ مالي عالية وذلك من خلال أنفاق جميع المبالغ الممولة على المشاريع وضمن الخطة الاستثمارية .

9- ضرورة اعتماد قائمة التدفقات النقدية المقارنة ولعدد من السنوات لما له من أهمية في عملية التحليل المقارن واتخاذ القرار المناسب وذلك من خلال معرفة الزيادة أو النقصان في مصادر النقد /الأموال (التدفقات الداخلية) واستخدامات النقد (التدفقات الخارجية).

10ـــ ضرورة اعتماد أساليب التحليل المالي في القوائم المالية للجامعة وذلك لأهميتها في إظهار نتائج ايجابية 0

11- ضرورة أتباع الطريقة والأسلوب الأنسب والأوضح للتحليل المالي الذي يخدم الجامعة في رسم سياستها المستقبلية وكذلك الابتعاد قدر الإمكان عن دائرة التفكير المشتت .

12 -ضرورة أتباع واعتماد كل نوع من أنواع التحليل المالي للقوائم المالية للجامعة لان كل نوع يعطي النتائج المرجوة منها .

المصادر :-

1- الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الطبعة الأولى/عمان.

مسعود، مازن ،(2009)

2- العامري ،سعود جايد ، وعبد الستار مصطفى الصياح،(2003)الإدارة المالية- أطر نظرية وحالات عملية الطبعة الأولى /عمان .

3- مطر، محمد(2003) قراءة القوائم المالية وتحليلها ماليا وإحصائيا ، برنامج تدريبي ،/ اسطنبول

4- ديوان الرقابة المالية ، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق(1996)،القاعدة المحاسبية رقم (7) -كشف التدفق النقدي،/ بغداد.

5_L arson wild cheeped (1999) fundamental accounting principle 15 th edition